

## «المشورة»: انتعاش متوقع للبنوك الكويتية في 2011



رغم كل الجهود التي بذلت، بقيت القيمة السوقية للبنوك الكويتية مجتمعة مع نهاية 2010 أقل بـ 20% عما كانت عليه مع نهاية 2007. ولا غرابة في ذلك عند من يصف هذا الانخفاض ضمن عملية تصحيح السوق لنفسه بعد الأزمة، لكن من دخل السوق لمجرد الدخول (وهم أكثر) لا يزال يحلم أن يعدل السوق نفسه ليصل إلى ما كان عليه قبل عام 2008 تماما مثلما تحلم شركات الاستثمار بأن تتكون فقاعات أخرى في السوق فيعود الوضع إلى ما كان عليه من استعجاب للطائرات الخاصة ورحلات ترفيهية للصاحبين حتى توضع صورة المدير الملهم على الغلاف أو يصف ضمن قائمة الشخصيات المؤثرة

ووفقا لبيانات شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية التي يرأس مجلس إدارتها د. عبد الرزاق الشاذلي فقد هبطت القيمة السوقية من 17,8 مليار دينار نهاية 2007 لتصل إلى 11 مليارات ثم 10 مليارات دينار نهاية العامين 2008 و2009 لتعود وترتفع من جديد نهاية 2010 لتصل إلى 14,2 مليار دينار متأثرة بالعودة إلى الأرباح الموجبة في الربع الرابع من العام المنصرم بعد سنتين عجافين أكلت فيها المخصصات الأخضر واليابس وخصوصا في البنوك الإسلامية.

وقال التقرير إنه يبدو جليسا أن البنوك الكويتية عاشت الحقيقة (رغم مرارتها) عندما أخذت مخصصات تدرجية على ديون متعثرة واستثمارات لن تعود إلى وضعها غير الطبيعي، ثم جاء قرار البنك المركزي بإنهاء أي حلم غير واقعي عندما طالب البنوك بإعدام أي دين بلغت المخصصات المأخوذة بمقابلة 100% حيث كان للمخصصات الأثر الأكبر على ربحية البنوك الكويتية سواء كانت تقليدية أو إسلامية.

فقد قفزت مخصصات البنوك الكويتية بنسبة بلغت 554% خلال 2008 مقارنة مع العام السابق، وبعد استقرارها عند أعلى مستوياتها خلال 2008 و2009 وبيجمالي قارب على 734 مليون دينار، انخفضت أخيرا خلال 2010 وبنسبة 32% حيث سجلت 502,9 مليون دينار منها 323,1

مليون دينار للبنوك التقليدية و204,3 مليون دينار للبنوك الإسلامية مع استبعاد بنك الأهلي المتحد من كليهما والذي تحول العام الماضي إلى بنك إسلامي، وكانت نسبة التراجع لصالح البنوك التقليدية بنسبة 37% بينما تراجعت مخصصات البنوك الإسلامية بنسبة 24% فقط خلال العام الماضي. ورغم انخفاضها عن أعلى مستوياتها إلا أنها بعيدة جدا عن مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية عام 2007 والتي لم تتجاوز 113,1 مليون دينار بشكل إجمالي منها 65 مليون مخصصات البنوك التقليدية و42,9 مليون دينار كمخصصات للبنوك الإسلامية، وهذا يبين حجم الضغط المستمر على الأرباح والذي سيبقى حتى تتخلص البنوك مما يسبب له

مخاطرها. وتبعاً لتناقص المخصصات كان هناك نمو واضح لصافي أرباح البنوك الكويتية مجتمعة بلغ 60% في 2010 عن 2009، إلا أن تلك الأرباح الصافية لا تزال أقل بـ 45% مما كانت عليه في 2007. وتشير الأرقام إلى أن البنوك الإسلامية عانت من أثر أخذ مخصصات على تمويلاتها واستثمارات بسبب اختلاف نموذج أعمالها عن البنوك التقليدية. فلا يزال صافي أرباح البنوك الإسلامية في 2010 أقل بـ 81% ما كان عليه في 2007، فيما انخفض صافي ربح البنوك التقليدية بواقع 38% في 2010 عما كان عليه في 2007.

وبالحصول النهائية، فإن الأزمة وما رافقها أدت إلى كثير من الأمور الإيجابية التي تمثلت في عودة الدور التنظيمي إلى وضع لا يسمح بالعبث بمقررات الآخرين، كما أنها لفتت الأنظار إلى دور الحوكمة في ترسيخ الإدارة المؤسسية التي لعبت دوراً أساسياً في خلق بيئة مناسبة لأخطاء بل خطيئات أودت بحياة مليارات الدولارات. ومن ناحية أخرى يظهر التباين بين أرقام ما قبل 2008 وما بعدها بعضا من العبث الذي كانت تمارسه بعض مكاتب التدقيق المحاسبي التي كانت تمارس التواطؤ على التلاعب بطرق متعددة لاسيما في الأرباح غير المرتبطة بالتدفقات النقدية.

## «المستشارون العالميون» تؤهل مصنع جرين بلاستيك للحصول على شهادة ISO 9001:2008

في إطار الخطة التطويرية التي تتبناها الهيئة العامة للصناعة بالكويت تجاه المنشآت الصناعية الكويتية بهدف تطوير الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية لرفع جودة المنتجات وزيادة حجم الصادرات، وضمن برنامج إصدار الشهادات العالمية للمنشآت الصناعية كواحد من البرامج التي يريها مركز تنمية الصادرات بالهيئة العامة للصناعة، وقد أهلت شركة المستشارين العالميون المتخصصة في مجال الاستشارات المالية والإدارية مصنع «جرين بلاستيك» لإنتاج أكياس البلاستيك للحصول على شهادة نظام إدارة الجودة طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO 9001:2008.

ويعتبر هذا المناسبة قالت الرئيس التنفيذي لشركة المستشارين العالميون منال محسن، إن فريق المستشارين بالشركة قام بإنجاز مشروع على أعلى مستوى من الكفاءة والتميز إيماناً منهم بأهمية تقديم خدمات استشارية في نظام الجودة يفخر بها جميع عملائهم سواء على المستوى

المحلي داخل الكويت أو على المستوى الدولي، وساعدهم على ذلك الالتزام والايجابية التي أبداهما جميع العاملين بالمصنع.

وأشارت إلى أن اهتمام «المستشارون» بتدريب الكوادر البشرية لدى المصنع على أفضل الممارسات المطلوبة لتطبيق نظم الجودة العالمية كان له أكبر الأثر على العاملين بالمصنع وذلك بفضل مجموعة البرامج التدريبية التي تلقوها من قبل فريق المستشارين المسؤولين عن المشروع.

من ناحيته قال المدير العام لمصنع جرين بلاستيك عمار



عمار الناجم مع جانب من موظفي مصنع جرين بلاستيك



جانب من الحضور

## «بيتك»: نمو متوقع في مبيعات سوق المواد والأعمال الإنشائية خلال اجتماع سنوي عقد مع شركات كبرى

المشاركين في الاجتماع أن يشهد سوق المواد والأعمال الإنشائية نمواً في حجم المبيعات من خلال إنشاء المدن الجديدة ومنها مدينة صباح الأحمد، حيث يتزايد الطلب طردياً مع عدد رخص البناء المنوطة من الدولة لأصحاب العقارات، كما أن السوق المحلي قادر على استيعاب هذه الزيادة سواء من خلال المنتجات الوطنية من تلك التعاون لتنظيم مثل هذه الأنشطة، بالإضافة إلى أهمية التواصل المستمر بين «بيتك» والمورد من جهته، أوضح مدير إدارة

المشاركين في الاجتماع أن يشهد سوق المواد والأعمال الإنشائية نمواً في حجم المبيعات من خلال إنشاء المدن الجديدة ومنها مدينة صباح الأحمد، حيث يتزايد الطلب طردياً مع عدد رخص البناء المنوطة من الدولة لأصحاب العقارات، كما أن السوق المحلي قادر على استيعاب هذه الزيادة سواء من خلال المنتجات الوطنية من تلك التعاون لتنظيم مثل هذه الأنشطة، بالإضافة إلى أهمية التواصل المستمر بين «بيتك» والمورد من جهته، أوضح مدير إدارة

المشاركين في الاجتماع أن يشهد سوق المواد والأعمال الإنشائية نمواً في حجم المبيعات من خلال إنشاء المدن الجديدة ومنها مدينة صباح الأحمد، حيث يتزايد الطلب طردياً مع عدد رخص البناء المنوطة من الدولة لأصحاب العقارات، كما أن السوق المحلي قادر على استيعاب هذه الزيادة سواء من خلال المنتجات الوطنية من تلك التعاون لتنظيم مثل هذه الأنشطة، بالإضافة إلى أهمية التواصل المستمر بين «بيتك» والمورد من جهته، أوضح مدير إدارة



طلال الهندي

المشاركين في الاجتماع أن يشهد سوق المواد والأعمال الإنشائية نمواً في حجم المبيعات من خلال إنشاء المدن الجديدة ومنها مدينة صباح الأحمد، حيث يتزايد الطلب طردياً مع عدد رخص البناء المنوطة من الدولة لأصحاب العقارات، كما أن السوق المحلي قادر على استيعاب هذه الزيادة سواء من خلال المنتجات الوطنية من تلك التعاون لتنظيم مثل هذه الأنشطة، بالإضافة إلى أهمية التواصل المستمر بين «بيتك» والمورد من جهته، أوضح مدير إدارة

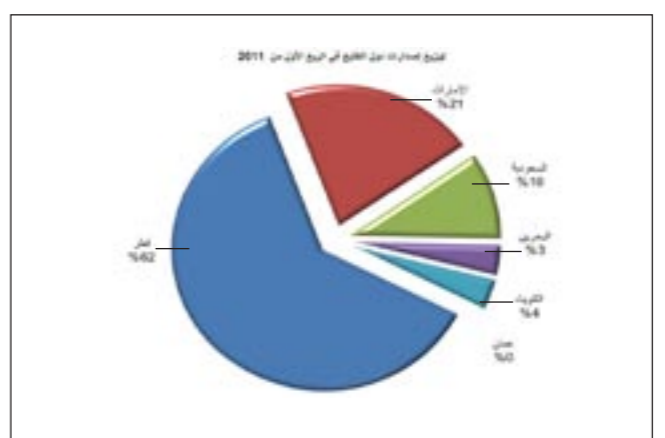
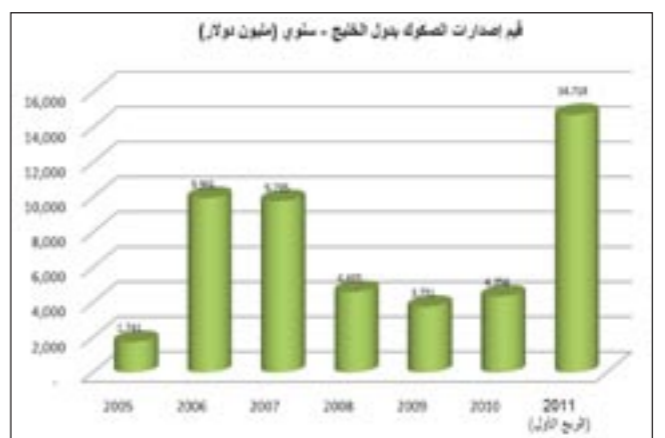
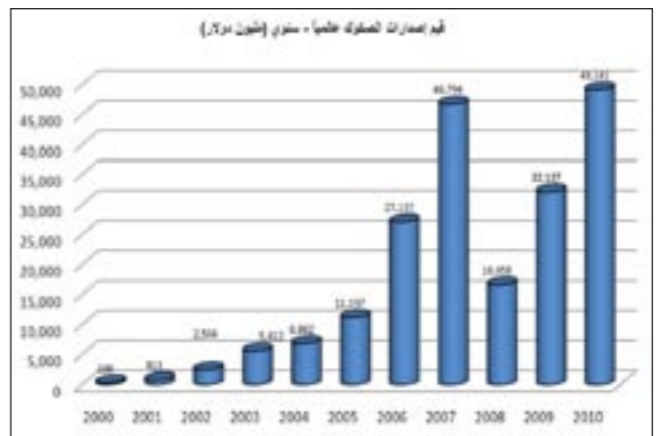
## «بوبيان»: إصدار صكوك إسلامية بقيمة 25 مليار دولار في الربع الأول

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.



ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.

ووفقاً للإشارة هنا إلى أن هذا الإصدار مختلف تماماً ولا علاقة له بما أعلن عنه أيضاً في ذات التاريخ بواسطة بنك قطر المركزي من إصدار سندات أخرى تقليدية بمبلغ 17 مليار ريال قطري).

وبذلك يتوقع كثيرون أن تتصدر دولة قطر المركز الأول خليجياً خلال 2011 ويمكن أن تتقدم في الترتيب العالمي لتحل المركز الثاني مباشرة بعد ماليزيا. يذكر أن إصدارات قطر من الصكوك في العام الماضي 2010 لم تتعد سقف الملياري دولار، حيث جاءت في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية.